آب 5 2023

النووي الإسرائيلي وخطورته على منطقة الشرق الأوسط

المعاونية الإعلامية

5 آب 2023

الفهرس

المقدمة 2
الفصل الأول: النووي الإسرائيلي من البداية حتى التسلح 4
المبحث الأول: نشأة الملف النووي الإسرائيلي 4
المطلب الأول: انطلاق البرنامج النووي الإسرائيلي 4
المطلب الثاني: المراحل التي مر بها إنشاء الملف النووي الإسرائيلي 6
المبحث الثاني: سياسة الغموض النووي 8
الفصل الثاني: النووي الاسرائيلي من منظار القانون الدولي 12
المبحث الأول: حظر السلاح النووي في القانون الدولي 12
المبحث الثاني: مخالفة البرنامج الإسرائيلي للقانون الدولي 15
الفصل الثالث: خطورة المشروع النووي الإسرائيلي في منطقة محتدمة 18
المبحث الأول: خطورة المشروع النووي الإسرائيلي من الناحية العسكرية والجيوستراتيجية 18
المبحث الثاني: التوسع النووي لدول المنطقة وتقاتل الإرادات الإقليمية 26
الخاتمة 33
المصادر والمراجع 34

المقدمة

يعد السلاح النووي وما يشمله أخطر الأسلحة التي تهدد حياة البشرية، لأن الأضرار الناجمة عن استخدامه واسعة المدى ولا تتوقف عند حدود الدولة التي وقع فيها الحادث النووي، خاصةً أنها تخلّف أضرارًا ناشئةً عن الأشعة التي تصيب الخلايا الحية للإنسان والتي قد لا يتم تشخيصها فورًا لأنها تستغرق وقتا طويلاً حتى تظهر، فضلاً عن دائرة القتل السريع والواسع.

وتُعرّف الأمم المتحدة الأسلحة النووية أنها أخطر الأسلحة على وجه الأرض. فبإمكان أحدها أن يدمر مدينة بأكملها، ويقتل الملايين ويعرض البيئة الطبيعية للأجيال القادمة وحياتها للخطر، من خلال آثاره الوخيمة الطويلة الأجل.

لقد شكل القصف الأمريكي لمدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين في 6 و9 آب 1945 مصدرًا رئيسياً لشرح وكتابة أخطار التفجيرات النووية قبل اتفاقية حظر هذا النوع من السلاح المستخدم. ومن المعلوم أن تفجير السلاح النووي ينتج حرارة تعادل 100 مليون درجة مئوية منتجًا كرة من النار تتصاعد عدة كيلو مترات تعتمد على قوة الانفجار، وتكمن خطورة النترونات المنبعثة من التفجير النووي في كونها تستطيع تحويل المواد المحيطة بمكان التفجير إلى مواد مشعة، وهي تساعد على تكوين ما يطلق عليه علماء الذرة المتساقطات المائية التي تشكل الخطر الأساسي في الأسلحة النووية.[1]

إن المخاوف من استخدام السلاح النووي ليست وليدة الفراغ، فقد كبّد هذه السلاح البشرية خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وما تزال تداعيات استخدامه تفتك بشعوب تعرضت له رغم مرور عقود على ذلك. لقد كانت الولايات المتحدة أول دولة تمتلك السلاح النووي، فقد أجرت تجربة نووية في 16 يوليو/تموز عام 1945 في صحراء نيو مكسيكو.

وبعد ذلك بأقل من شهر، كانت الولايات المتحدة أول وآخر دولة تستخدم هذا السلاح في الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، ففي صبيحة السادس من أغسطس/آب 1945 أسقطت قاذفة القنابل "بي 29" قنبلة ذرية تزن 4 أطنان على مدينة هيروشيما اليابانية.

ورغم أن العالم بادر إلى محاولة احتواء السلاح الذري ووأْده في المهد، فإن تلك الجهود كانت ضربًا من العبث، فبعد 4 سنوات من تفجير القنبلة النووية جاء دور الاتحاد السوفياتي وبدء تجاربه النووية.

[1] انظر، مفتاح محمود الزعيليك، التفجيرات النووية وآثارها، الهيئة العربية للطاقة الذرية، تونس، المجلد 25، العدد 4 (31 ديسمبر/كانون الأول 2013)، ص ص. 10-16، 7ص.

وإذا كانت الولايات المتحدة أول وآخر دولة تستخدم السلاح النووي في الحرب، فإن دولا أخرى تسبّبت في إزهاق أرواح عديدة من خلال تجارب نووية غير مشروعة أو عبر الفشل في صيانة المنشآت النووية.[2]

حتى اليوم، هناك 9 دول تمتلك السلاح النووي؛ 5 منها تتمتع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي هي: روسيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين، وقد انضمت هذه الدول لمعاهدة "الحد من انتشار الأسلحة النووية" التي وقعت عام 1968.

والتحقت معظم دول العالم بالمعاهدة الرامية لاحتواء السلاح النووي والحد من التجارب النووية، ولكن هناك 12 دولة لم توقع ولم تصدق على هذه المعاهدة ومن بينها 4 دول نووية هي الهند وباكستان وكوريا الشمالية وكذلك الكيان الصهيوني.

وتعد منطقة الشرق الاوسط من المناطق التي شهدت وتشهد توتراً شديداً بسبب الخطر النووي الاسرائيلي المحدق بها، كما لا يخفى ما يشكله الصراع العربي – الاسرائيلي من عامل قلق مزمن، وما يعمق الهوة بين الطرفين هي القدرة النووية الاسرائيلية التي تحرص إسرائيل على تطويرها من أجل ردع أي دولة تحاول مس أمنها، ومن ثم فإن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية مرتبط بشكل وثيق بنظرية الأمن الاسرائيلية التي تمثل الدعامة الرئيسة لسياسة إسرائيل وعقيدتها، لذا فإن إسرائيل تقف موقفاً سلبياً من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمنع الانتشار النووي وحظر التجارب النووية.

ومن منطلق أن الأسلحة النووية تعتبر وسائل قتل وتدمير وحروق شديدة خاصةً إذا كان يملكها كيان إجرامي كالكيان الإسرائيلي، الذي يهدد بامتلاكه هذا السلاح البيئة الاستراتيجية والأمن القومي لدول الشرق الأوسط وشعوبها، فإننا في هذه الدراسة سوف نقوم بتبيين نشأة هذا السلاح، وخرقه للقانون الدولي، كما نتطرق إلى خطورته أمن دول المنطقة وشعوبها. وتنطلق فرضية البحث من التعريف بالقدرة النووية الاسرائيلية وقانونيتها وأثرها على منطقة الشرق الاوسط وقد اتبعنا في منهجيتنا المنهج التاريخي والوصفي التحليلي.

[2] الخضر، سيد أحمد، ضغطة زر تدمر الكوكب.. إليكم الخسائر البشرية جراء استخدام السلاح النووي والدول التي تمتلكه، الجزيرة، 2022/10/3 https://www.aljazeera.net/politics/2022/10/3/

الفصل الأول: النووي الإسرائيلي من البداية حتى التسلح

يعد الملف النووي الإسرائيلي ملفاً معقداً من حيث النشأة، حيث يعتريه الغموض الذي أحاطه به عن قصد زعماء الحركة الصهيونية منذ تأسيس الكيان المؤقت، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يعالج الأول مسألة نشأة الملف النووي الإسرائيلي، فيما يأتي الثاني تحت عنوان المبحث الثاني: سياسة الغموض النووي.

المبحث الأول: نشأة الملف النووي الإسرائيلي

سعت إسرائيل الى الحصول على أسرار الذرة بعد إعلان كيانها عام 1948، ولكنها كتمت أطماعها بالوصول الى مصاف الدول النووية والانضمام الى النادي النووي، ولأول مرة ظهرت نية إسرائيل في الحصول على السلاح النووي كانت بعد العدوان الثلاثي على مصر 1956، إذ تبين ان هنالك تعاون فرنسي – إسرائيلي يتمثل في دعم فرنسا لإسرائيل لبناء مفاعلات نووية وتجهيزها بالمواد الأولية، وبذلك فإن القنبلة النووية الإسرائيلية أصبحت جاهزة في شهر ايلول 1966.[3] وهذا ما أحدث ردود فعل لدى الدول العربية، وكان أبرزها في حينها تصريح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إذ قال :"اذا انتجت إسرائيل قنبلة نووية فسيكون ردنا الوحيد على مثل هذا العمل شن حرب وقائية ستضطر الدول العربية الى اتخاذ عمل فوري لتدمير كل وسيلة تمكن إسرائيل من إنتاج القنبلة النووية".[4]

المطلب الأول: انطلاق البرنامج النووي الإسرائيلي

في أواخر الأربعينات من القرن الماضي أطلق الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة برنامجه النووي، ففي العام 1949، وقبل مضي عام واحد على إنشاء الكيان المؤقت، قام دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لهذه الدولة، بتشكيل مجلس علمي بإدارة أرنست دافيد بيرغمان للإشراف على أبحاث الطاقة النووية. وقد تبع المجلس مباشرة لمكتب رئيس الوزراء بهدف إبعاده عن الروتين الإداري، وإعطائه أقصى قدر ممكن من التسهيلات والإمكانيات. وفي العام نفسه تم إنشاء قسم الأبحاث للنظائر المشعّة في معهد وايزمان في رامابون، وكان يضم أربعة مختبرات تبحث في مجال الفيزياء النووية والتحليل الطيفي والإلكترونيات والرنين المغناطيسي. شارك كل من حاييم وايزمن أول رئيس للكيان ودافيد بن غوريون في إحضار عدد كبير من العلماء اليهود من الدول الغربية الى إسرائيل، للمساهمة في عملية إنماء وتطوير البحث العلمي في مجال الطاقة النووية. كما تم إرسال عدد كبير من الطلبة والدارسين الى مختلف الدول المتقدمة للتحصيل العلمي وإكمال الدراسات التي تخدم الهدف الإسرائيلي الكبير، وهو السلاح النووي[5].

---

[3] خطاب، شيت، العسكرية الاسرائيلية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الاولى، 1968، ص 269.

[4] فيلدمان، شاي ، الخيار النووي الاسرائيلي، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل، عمان، 1948 ، ص 75.

[5] أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية،مجلة الجيش اللبناني، العدد 227 - أيار 2004.

في العام 1952 أنشأ بيرغمان لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية، وفي العام 1955 وقّعت إسرائيل اتفاق تعاون نووي مع فرنسا، وشاركت بفعالية في برنامج الأسلحة النووية الفرنسية. في العام 1957 بدأت إسرائيل بناء أول مفاعل نووي بمساعدة خبراء وشركات أميركية. أقيم المفاعل شمال مستوطنة ريشون ليشيون، وبلغت قوته 8 ميغاوات. وكان يعمل على وقود الأورانيوم ويستخدم في الأبحاث العلمية، وإنتاج النظائر المشعة. بعد أعوام قليلة، وفي سنة 1957 زوّدت الولايات المتحدة الأميركية إسرائيل بمفاعل صغير قوته 5 ميغاوات للأبحاث النووية، تم تركيبه في ناحال سوريك غربي مستوطنة حوفوت، بالإضافة الى كميات من الأورانيوم المخصّب، وأجهزة تحكّم ومراقبة، ومئات الكريتونز (وهي مفاتيح فائقة السرعة تستعمل في تطوير القنابل النووية).

وفي العام 1963 أنشئ مفاعل ديمونا النووي في صحراء النقب، بمساعدة تقنية من فرنسا وبتمويل من الولايات المتحدة الأميركية. الموقع تم اختياره بعناية، بين مصر والأردن والأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما المفاعل فكان بقوة 24 ميغاوات، يستخدم الأورانيوم كوقود وينتج النظائر المشعة التي تستعمل في صناعة القنابل النووية. بدأ مفاعل ديمونا مرحلة إنتاج الماء الثقيل والأورانيوم المخصّب في العام 1964، وبعدها بدأت مرحلة إعادة معالجة البلوتونيوم. وفي 2 تشرين الثاني 1966 نفّذت إسرائيل أول تجربة نووية في صحراء النقب". [6]

وفي العام 1979 أجرت تجربة ثانية بالاشتراك مع جنوب إفريقيا في المحيط الهندي. وواجهت "إسرائيل" في البداية مشكلة تأمين مادة الأورانيوم لمفاعلها النووي، حيث كانت الكميات المتوفرة منها في صحراء النقب، غير كافية لتلبية حاجة البرنامج النووي الذي تطوّر بسرعة. ولذلك تعاونت سراً مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة للحصول على الكميات المطلوبة من الأورانيوم، من خلال عمليات أمنية مشبوهة، جرى التعتيم عليها في هذه البلدان. وتمكنت إسرائيل من حل هذه المشكلة باتفاق تعاون مع جنوب إفريقيا، يقضي بأن تقدم إسرائيل التكنولوجيا والخبرة مقابل الحصول على مادة الأورانيوم، ومنذ العام 1971 أصبحت إسرائيل تنتج ما يكفي حاجتها من الأورانيوم كناتج ثانوي من الفوسفات.

في العام 1966 أنشأت إسرائيل مفاعل (روبين) لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، بطاقة مقدارها 200 مليون وات. طوّرت إسرائيل قدرة مفاعل ديمونا على مراحل عدة، حتى بلغت 150 ميغاوات عام 1985، وأنشأت في الفترة الممتدة ما بين 1981-1983 وحدات لإنتاج الليثيوم والدوتريوم والتريتيوم، وذلك بدعم مادي وتقني من الولايات المتحدة الأميركية. ولا تزال عملية نقل التكنولوجيا الأميركية الحديثة الى إسرائيل مستمرة حتى الآن وبدون أية قيود. وقد أصبحت إسرائيل تنتج حالياً من المواد المشعة ما يكفي لصناعة من 10 الى 12 قنبلة نووية سنوياً، وهي تسعى حالياً لإنشاء مفاعل نووي جديد.

[6] المرجع السابق، أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية،مجلة الجيش اللبناني.

عام 1968 باعت بلجيكا لإسرائيل 200 طن متري من اليورانيوم، وفي 1986 كشف الخبير في مفاعل ديمونة الإسرائيلي مردخاي فعنونو لصحيفة صنداي تايمز اللندنية النقاب عن معلومات موثقة بنحو 60 صورة لمفاعل ديمونة، ومن ثم في عام 1987: أعلنت النرويج أن إسرائيل ترفض السماح لها بالتحقق ومراقبة استخدام الماء الثقيل الذي نقلته النرويج لإسرائيل أواخر الخمسينيات، وفي عام 1992 قالت الاستخبارات الألمانية إن 40 عالما نوويا روسيًا وصلوا الكيان الإسرائيلي ضمن أفواج المهاجرين اليهود، وانخرطوا في البرنامج النووي الإسرائيلي.[7]

المطلب الثاني: المراحل التي مر بها إنشاء الملف النووي الإسرائيلي

المرحلة الأولى:(1948-1963)

سعى الكيان الصهيوني في هذه الفترة إلى توفير ما يسمى بدورة الوقود النووي وتوفير المقومات التي تقوم عليا الصناعة النووية والتي تشتمل على كل من العنصر البشري إضافة إلى العنصر المادي إلى جانب ذلك الكوادر العلمية والعملية اللازمة، وتوقيع الاتفاقيات مع الدول الأكثر خبرة في هذا المجال وعلى رأسها فرنسا وأمريكا. كما قامت وزارة الحرب الإسرائيلية بعمل مسح لمصادر المعادن في صحراء النقب ووضع الخطوط الأولى لعمل برنامج نووي، وإرسال بعثات للخارج للتأهل في المجال النووي، إذ كانت القيادات الإسرائيلية على إيمان راسخ بوجود علاقة كبيرة بين التقدم العلمي وتحقيق أهداف الكيان الصهيوني، وقد سعى حاييم وايزمان الذي شغل منصب أول رئيس للكيان الصهيوني إلى الاتصال خلال هذه الفترة بالعلماء المتخصصين في مجال الذرة والطاقة النووية، كما شجع الكيان الصهيوني فتح الفروع والمعاهد اللازمة في مجال البحوث الذرية في معهد وايزمان، كما عرفت هذه المرحلة وصول الكيان الصهيوني إلى اكتشاف دوسترنسكي لعملية إنتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل المفاعلات النووية. ويمكن أن نطلق على هذه المرحلة مرحلة التحضير والإعداد.

المرحلة الثانية:(1963-1965)

رمت إسرائيل خلال هذه الفترة إلى إنتاج السلاح النووي في إطار وثيق مع الدول الصديقة من خلال تبادل معرفي مادي ومعنوي في هذا المجال، حيث استثمرت في الرصيد المعرفي الذي اطلع عليه علماؤها وآخر ما توصل إليه علماء الذرة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ما جعل إسرائيل تلحق بمصاف الدول النووية، وقد جاء بناء القدرة النووية الإسرائيلية نتيجة التعاون الوثيق مع الدول النووية التي زودتها

[7] البرنامج النووي الإسرائيلي، الجزيرة، 2007/5/20
https://www.aljazeera.net/specialfiles/2007/5/20/

بالمفاعلات النووية والوقود النووي، إضافة إلى المعرفة العلمية والتكنولوجية إذ تقع فرنسا والولايات المتحدة على رأس هذه الدول.

ويعود هذا السعي الإسرائيلي حسب بعض المتتبعين كرد فعل على الصفقة المصرية سنة 1955 والتي أوهمت الإسرائيليين بأن ميزان القوة التقليدية سيرجح لصالح الدول العربية وأن الشعب اليهودي بوصول الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى الحكم سيكون ضحية هولوكوست جديدة، أما الاتجاه الثاني فرأى أن حرب 1956 ونتائجها السياسية والعسكرية هي التي خلقت لدى إسرائيل الدافع القوي للسير قدما في هذا المجال، نتيجة إحساسها بمدى صعوبة تحقيق النصر على العرب في حرب تقليدية شاملة وإدراكها بتوسع مصادر الخطر في الشرق الأوسط من خلال الضغط الشديد الذي مورس على تل أبيب لسحب الجيش الإسرائيلي وحلفائه من قناة السويس خاصة من قبل الإتحاد السوفياتي. وتهديده المباشر لإسرائيل بأنها ستتعرض لهجوم نووي إذ لم تسحب قواتها من مصر.

وخلال هذه الفترة، تمكنت إسرائيل من استكمال اكتساب القدرات العلمية والمادية والفردية لها كي تصبح دولة نووية، فقد تمكن علماؤها المتخصصون في الفيزياء النظرية من تطوير قدراتهم في مركز الأبحاث الذرية في "ساكلي"، بعد سماح الجنرال الفرنسي " ديغول" -الذي كان علماؤه يقومون بإجراء تفجيرات ذرية في الفترة ما بين (1960-1964) في مناطق شمال إفريقيا عامة وصحراء الجزائر خاصة- للعلماء الإسرائيليين بالاطلاع على المعلومات التي تم التوصل إليها في اختبارات التفجير النووي الفرنسي 2 كما استفادت اسرائيل من الدعم الأمريكي الكبير لها سواء من الناحية العلمية والفنية، أو من خلال التغطية عليها دوليا ومنع أي قرار يمس نشاطها النووي التي سكتت إدارة البيت الأبيض عنه لتمكين تل أبيب من المضي قدما فيه من دون أي خوف من أي رقابة دولية أو تفتيش مفاجئ من وكالة الطاقة الدولية لمنشآتها النووية.

المرحلة الثالثة(1966-1986)

وهي مرحلة اتخاذ القرار السياسي للإنتاج الخاص بالأسلحة النووية و يحتمل أن تكون إسرائيل قد اتخذت ذلك القرار المصيري بتشييد أسلحة نووية في أعقاب حرب 1967، فالوضع الدبلوماسي والعسكري الذي غلب على تلك الحرب خلّف إحساسًا كبيرًا لدى قادة إسرائيل بعدم الأمان، خاصة بعد أن أقدم الجنرال ديغول على قطع العلاقة العسكرية مع إسرائيل رغبة منه في تحسين علاقات حكومة بلاده مع الدول العربية، والتي سادها التوتر والجمود نظرًا لسياسات فرنسا القمعية في حق الشعب الجزائري الذي ثار ضد الجيش الفرنسي حتى يسترجع حريته واستقلاله. كما أن الضغوط الأمريكية على تل أبيب التي رافقت صفقة طائرات "الفانتوم النفاثة" التي تسلمتها إسرائيل من الولايات المتحدة جعلت قادة اسرائيل يتساءلون حول مدى قدرتهم على الاعتماد على الولايات المتحدة. وربما أدى هذا الأمر بهم إلى الإحساس بالعزلة، ومما زاد

القلق الإسرائيلي تأكدهم أن المصريين أصبحوا يمتلكون غاز الأعصاب وأنهم استخدموه في حرب اليمن، ووسط هذه الظروف اتجهت إسرائيل نحو إنتاج القنبلة الذرية للتحرر من هذا القلق والإحساس بالأمن من خلال امتلاك الرادع النووي، فقامت إسرائيل سنة 1968 بقرار منفرد من وزير الحرب موشيه دايان" بإصدار أوامره حتى ينتقل مفاعل ديمونة إلى مرحلة الإنتاج الكامل بعد تأمين أهم الممولين لإنتاج القنبلة، معتبراً أن لديه كل الصلاحيات التي يحتاج إليها بصفته وزير دفاع من أجل تحويل إسرائيل إلى دولة نووية. وحسب ما أوردته صحيفة التايمز البريطانية بتاريخ 12 أبريل/نيسان 1976 يرجع تفرد "موشيه دايان" باتخاذ القرار لرفض كل من رئيس الوزراء أنذاك "ليفي إشكول" ووزيرة خارجيته "غولدا مائير"، وعضو لجنة الحرب الوزارية "يغال ألون" حيث سبق لهم أن وضعوا الفيتو حول مشروع مصنع فصل البلوتونيوم اللازم للشروع في التصنيع الفعلي للقنابل النووية ، وحينما عرف "ليفي إشكول" أن وزير دفاع حكومة بلاده قد أصدر أوامره سراً شعر أنه ليس أمامه هو ومستشاروه سوى تقديم موافقتهم الشكلية على هذا المشروع والمسارعة في إنجازه لا عرقلته.

بعد هذا القرار وبناء مصنع فصل البلوتونيوم بدأ الإسرائيليون بإنتاج السلاح النووي ويعتقد بعض المحللين في وكالة الاستخبارات الأمريكية أن إسرائيل قد تمكنت من صنع عدة قنابل نووية عام 1968، وأنها ربما قامت عام 1969 بتصنيع خمس قنابل نووية أو ست قوتها 19 كيلو طن. وفي عام 1976 صرح مسؤول بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن اعتقاده بأن إسرائيل تمتلك ما بين 10 إلى 20 رأس نووي، وقد تم التأكد من صحة هذه التصريحات بصفة رسمية عام 1978 عندما تم نشر وثيقة بهذا الشأن صادرة عن الوكالة طبقًا لقانون حرية الحصول على المعلومات الأمريكية. والتي أكدت أن إسرائيل بالفعل تمتلك هذه القنابل.

المبحث الثاني: سياسة الغموض النووي

قام رئيس الحكومة الإسرائيليّة دافيد بن غوريون، منذ بداية تفكيره في المشروع النوويّ الإسرائيليّ في عام 1948 وحتى إلى ما بعد إكمال بناء المفاعل النوويّ في ديمونا في نهاية عام 1963، بإحاطة هذا المشروع بسدٍ منيعٍ من السرّية التامة والغموض المحكم. وقد انسجمت هذه السرّية التامة والتكتّم الكامل على المشروع النوويّ الإسرائيليّ والغموض المحكم تجاه أهدافه، مع السرّية التي اتّسمت بها عمليّة صنع قرارات الأمن القوميّ الإسرائيليّ بشكلٍ عام.

لقد حرص بن غوريون على السرّية الكاملة والغموض التام، حتى يمضي به قُدُمًا ويستكمله ويوصله إلى الغايات التي أرادها له، من دون إثارة معارضة داخليّة إسرائيليّة أو دوليّة خارجيّة، وخاصّة من جانب الإدارة الأميركية.

بلغت شدّة الحرص على الالتزام المفرط بالسرية من ناحية والغموض من ناحية أخرى، إلى درجة أنَّ بن غوريون والمجموعة القليلة القائمة على المشروع النوويّ الإسرائيليّ عملوا على عدم كتابة أهداف المشروع على أوراق، وعدم تدوين مبرّراته وسياسة إسرائيل النوويّة في وثائق. وأكَّد شمعون بيرس، "مهندس" المشروع النوويّ الإسرائيليّ الذي أرسى عمليّة بناء المفاعل النوويّ في ديمونا، أنَّ سياسة الغموض تجاه كل ما يتعلق بالمشروع النوويّ كانت في صميم المشروع نفسه. وأضاف أنّ بن غوريون لم يشأ أن يطرح أو يشرح رؤيته النوويّة لأنَّ ذلك كان يعني "ذكر أهدافٍ محدَّدةٍ في وقتٍ مبكّرٍ جدًا وبسرعةٍ تفوق ما ينبغي". وقد ظلَّت هذه الأهداف طوال فترة حكم بن غوريون غامضةً وغير محدَّدة.[8] خلال عقد الستينيّات، تبلورت سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّة وتأثَّرت هي وتطوُّر المشروع النوويّ - الإسرائيليّ برمّته بالمفاوضات التي أجراها ثلاثة من رؤساء الحكومات الإسرائيليّة؛ هم بن غوريون - وأشكول ومائير، مع ثلاثة من الرؤساء الأميركيّين؛ هم جون كينيدي وليندن جونسون وريتشارد نيكسون.

في بداية عام 1961 سعى بن غوريون لعقد اجتماع عاجل مع الرئيس الأميركيّ كينيدي من أجل التوصّل إلى تفاهمات مع الإدارة الأميركيّة بشأن مشروع ديمونا النوويّ. اعتقد بن غوريون أنَّ مرور الوقت من دون التوصّل إلى حدٍ أدنى من التّفاهمات مع الإدارة الأميركيّة لا يخدم إسرائيل، خاصّة أنَّ المعلومات بشأن مشروع ديمونا النوويّ تستمرُّ في الوصول إلى الإدارة الأميركيّة وتحملُ معها تفاصيل كثيرةً ومثيرةً عنه.

وفي سياق السّعي إلى ترتيب الاجتماع بين بن غوريون وكنيدي، طلبت الإدارة الأميركيّة من إسرائيل السّماح لعالِمين نوويّين أميركيّين زيارة مفاعل ديمونا النوويّ. وقد سافر العالمان إلى إسرائيل في مهمّة استمرّت من 26 نيسان إلى 11 أيار/ مايو 1961، وزارا مفاعل ديمونا ومكثا فيه ستّ ساعاتٍ فقط. وعلى الرّغم من أنّهما لم يدخلا جميع المنشآت في مجمع ديمونا، ولم يتفقّدا الأمكنة المهمّة والحسّاسة في المفاعل، فإنّهما قدّما تقريراً تضمّن ما يدلُّ على تساهلٍ شديدٍ تجاه إسرائيل، إذ ذكرا فيه عدم وجود أيّ دلائل تشير إلى أنّ في المفاعل النوويّ عمليّاتٍ تهدف إلى تطوير قدرةٍ نوويّةٍ إسرائيليّةٍ، وأنَّ المفاعل معدٌّ فعلًا لأغراض سلميّة. ولكن عندما سئلا لدى تقديمهما تقريرهما إلى السلطات الأميركيّة عن إمكان صنع سلاح نوويّ في المفاعل، أقرا بأنَّ في إمكان إسرائيل تطوير القدرة على إنتاج سلاحٍ نوويٍّ صغيرٍ من هذا المفاعل.[9]

يبدو أنَّ الرئيس الأميركيّ كينيدي قرّر التعامل مع بن غوريون في اجتماعٍ ضمّهما في 30 أيار/ مايو 1961، بمرونةٍ ونعومةٍ، وعدم الاختلاف علنًا معه بشأن مشروع ديمونا في هذه المرحلة، بل كان الاجتماع مريحًا للغاية بالنسبة إلى بن غوريون. هذا مع أنَّ مشروع ديمونا النوويّ احتلَّ الجزء الأهمَّ من الاجتماع، الذي قال كينيدي في بدايته إنَّ تقرير العالِمين الأميركيّين "مفيد" و"جيد"، وطلب إلى بن غوريون أن يشرح له

[8] محارب، محمود، سياسة الغموض النووي الإسرائيليّة الخلفيّة والأسباب والأهداف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، ايار 2013، ص 60.

[9] شالوم، زكي، بين ديمونا وواشنطن: الصّراع على تطوير الخيار النوويّ الإسرائيليّ، 1960 - 1968

طبيعة المشروع النوويّ وأهدافه في مجمّع ديمونا. وكان بن غوريون ينتظر هذا السؤال، فأعدَّ نفسه له جيدًا، فقدَّم شرحًا مطوَّلًا للأهميّة الكبيرة في إيجاد مصادر للطاقة بالنسبة إلى إسرائيل التي من شأنها أن تجد حلًا لمشكلة مركزيّة في إسرائيل تتمثل في نقص المياه، وأن الطريق الوحيد لحل هذه المشكلة تكمن في تحلية مياه البحر. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، يجب إيجاد مصادر طاقة رخيصة، وهو ما يحقِّقه مشروع ديمونا النوويّ.[10] أدرك الرئيس كينيدي فيما بعد أنّ بن غوريون يماطل ويسوِّف من أجل كسب الوقت والمضيّ في مشروع ديمونا النوويّ، من أجل وضع أميركا والعالم تحت الأمر الواقع. لذلك، كثَّف الرئيس كينيدي ضغوطه على بن غوريون من أجل تحقيق هدفين أساسيّين: الأول، انتزاع التزام إسرائيليّ منه بأنَّ مشروع ديمونا النوويّ معدٌّ لأغراضٍ سلميّةٍ فحسب. والثاني، فتح المجمّع بكل منشآته المختلفة أمام الرقابة الأميركيّة الفاعلة. ونتيجة لهذه الضغوط، التزم بن غوريون في رسالةٍ إلى الرئيس كينيدي في 11 أيار/مايو 193، أنّ المفاعل النووي في ديمونا معدٌّ لأغراض سلميّة فحسب، بيد أنَّ بن غوريون ماطل بشأن إخضاع المجمّع للرقابة الأميركيّة الفاعلة.

بعد أن حلّ إشكول محلّ بن غوريون وألّف الحكومة الإسرائيليّة، محتفظًا لنفسه أيضًا بوزارة الحرب، أرسل الرئيس كينيدي في 4 تموز / يوليو 1963 إليه الرسالة التي سبق أن وجّهها إلى بن غوريون. ويتبيّن من المراسلات والاتصالات التي جرت بين إشكول والرئيس كينيدي أنّ الأوّل لم يكن أقلّ من سلفه تمسّكًا بمشروع ديمونا النووي، ولا أقلّ منه تعنّتًا بشأن زيارة العلماء الأميركيّين للمجمّع، كان من الواضح للإدارة الأميركيّة في تموز / يوليو 1963 أنَّ مجمّع ديمونا النوويّ يسير نحو امتلاك القدرة على إنتاج سلاح نووي، وأنَّه سيجري تشغيل مفاعل ديمونا النوويّ في نهاية عام 1963 أو في بداية عام 1964. وفي هذه المرحلة الحسّاسة للغاية من تطوّر مشروع إسرائيل النوويّ واقتراب موعد تشغيل المفاعل النوويّ في مجمّع ديمونا، وتعثّر المفاوضات بين الرئيس كينيدي ورئيس الحكومة الإسرائيليّة إشكول بسبب مماطلة الأخير بشأن تحدّيد موعد لزيارة العلماء الأميركيّين مجمّع ديمونا النوويّ، اغتيل الرئيس جون كينيدي في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963.[11]

أدى وصول ليندن جونسون، إلى الرئاسة ارتياحاً إسرائيلياً، وذلك لان جونسون كان معروفًا بتأييده الشّديد لإسرائيل وبتعاطفه معها وبارتباطه القوي باللوبي الصهيونيّ في الولايات المتّحدة. أتاحت المرحلة الانتقاليّة وفترة تكيّف الرئيس جونسون مع منصبه الجديد والزمن اللازم ليتعرّف إلى الملف النوويّ الإسرائيليّ، فسحةً مهمّةً من الوقت مكَّنت رئيس حكومة العدو إشكول من السّير في مشروع ديمونا النوويّ من ناحية وإعادة ترتيب أوراقه مع الرئيس الجديد من ناحيةٍ أخرى.

[10] Seymour M. Hersh, The Samson Option (New York: Vintage Books, 1993), p. 101-103.
[11] محارب، محمود، المرجع السابق، ص 68.

التفاهم بين غولدا مائير ونيكسون

بعد استكمال بناء مجمّع ديمونا النووي، لم يعُد السؤال الذي عالجته القيادة الإسرائيليّة في منتصف ستينيّات القرن الماضي هل ستنتج إسرائيل السّلاح النوويّ، وانّما متى ستقوم بذلك. وقد ارتبط هذا السؤال ارتباطًا وثيقًا بالمفاوضات التي كان رئيس الحكومة الإسرائيليّة إشكول يجريها مع الإدارة الأميركيّة وبالتّفاهمات السريّة التي كانت تتمّ بين قيادة البلدين. وقد درج إشكول في عام 1964 على التأكيد للمقرّبين منه أنّ هناك ثلاثة إمكانات في شأن وضع إسرائيل النووي حينئذ: الأوّل، "قنبلة نوويّة في المخزن" جاهزة للاستعمال؛ الثّانية، أن تكون مكوّنات القنبلة النوويّة معدّةً وجاهزةً للتركيب؛ الثّالثة الاستمرار في تطوير المشروع النوويّ في مجال البحث تمهيدًا لأيّ قرارٍ مستقبليٍّ. ويبدو أنَّ المفاوضات التي أجراها إشكول مع الرئيس جونسون أفضت إلى تأجيل قرار إسرائيل صناعة السّلاح النوويّ لقاء قيام الولايات المتّحدة بتزويد إسرائيل بأسلحةٍ أميركيّةٍ تقليديّةٍ هجوميّةٍ حديثةٍ. وفي هذا السّياق، زُوّدت إسرائيل بـ 76 طائرة "سكاي هوك" أميركيّة يمكنها حمل قنابل نوويّة.[12] وعند تلبّد المنطقة بغيوم الحرب عشية حرب حزيران/ يونيو 1967، ركّبت إسرائيل قنبلتين نوويّتين بدائيّتين لاستعمالها كملاذٍ أخيرٍ في حال تعرَّضت إسرائيل لهزيمة عسكريّة في تلك الحرب.

بعد انتصارها في الحرب وتعزيز مكانتها الإقليميّة والدوليّة، وما رافق ذلك من تلاشي الخطر المزعوم على وجود إسرائيل، باشرت في بداية عام 1968 تشغيل مجمّع ديمونا بطاقته القصوى لصنع السّلاح النوويّ، وبدأت في ذلك العام صنع 4 - 5 قنابل نووية.[13] في العشرين من كانون الثاني/ يناير 1969، انتُخب نيكسون رئيسًا للولايات المتّحدة خلفًا للرئيس جونسون، وعُيّن هنري كيسنجر مستشاراً للأمن القوميّ. وبعد ذلك بشهرين، حلّت مائير مكان إشكول في منصب رئاسة الحكومة.

وفي أواسط العام نفسه، قدّم كيسنجر الذي كان يتمتّع بنفوذٍ واسعٍ، عدّة مذكّرات مهمّة إلى الرئيس نيكسون، بلور فيها موقف الولايات المتّحدة من مسألة حيازة إسرائيل للسلاح النوويّ التي وافق الرئيس نيكسون عليها. وكان سبق لكيسنجر أن أبدى دعمه لحيازة إسرائيل السّلاح النوويّ قبل تولّيه منصب مستشار الأمن القوميّ، حين كان يزور إسرائيل ويلقي محاضراتٍ في كليّة الأمن القوميّ العسكريّة الإسرائيليّة. وكان موقفه المؤيّد والمشجّع حينئذ معروفًا للنخبة الأمنيّة السياسيّة الإسرائيليّة، كما عبّر عن ذلك كثير من الإسرائيليّين في أكثر من مناسبة.[14] لقد دأبت إسرائيل على تجديد التّفاهم مع كلّ رئيسٍ أميركيٍّ جديدٍ منذ عهد الرئيس جيرالد فورد إلى اليوم.[15]

---

[12] SEYMOUR HERSH, THE SAMSON OPTION, Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy, P 139.

[13] SEYMOUR HERSH, 179.

[14] SEYMOUR HERSH, 177.

[15] محارب، محمود، المرجع السابق، ص 72.

وتقوم سياسة الغموض النووي الإسرائيلي على دعامتين أساسيتين: تحقيق مفاعيل الردع النووي في مواجهة الأعداء من جهة، من دون الاضطرار إلى دفع الأثمان المترتبة على الانتماء العلني إلى النادي النووي من جهة أخرى؛ فعبر سياسة الغموض هذه، "تمكنت "إسرائيل" من تطوير ازدواجية انفصامية للتعامل مع التعقيدات الدولية في المجال النووي: فهي دولة نووية على صعيد القدرة الواقعية وميزاتها الردعية، وغير نووية على صعيد الكِلَف المترتبة على ذلك لجهة القيود الرقابية الدولية أو لجهة تداعيات إدخال السلاح النووي إلى البيئة الشرق أوسطية. إلا أن الغموض، الذي تحول مع الوقت إلى استراتيجية مناورة على المستوى الدولي، بدأ أسلوباً في العمل هدفه الوصول إلى القدرات النووية من دون الاعتراف بذلك، حتى على المستوى الداخلي؛ فالخيار النووي الإسرائيلي كان، في سنواته الأولى، موضع تجاذب بين معسكرين داخل إسرائيل، مؤيد ومعارض؛ ورأى المعسكر المعارض أن مصلحة إسرائيل تكمن في إبقاء الشرق الأوسط خالياً من السلاح النووي، لأن إدخالها إياه إلى المنطقة سيُطلق سباق تسلح نووي من جانب أعدائها، الذين لا تكافؤ بينها وبينهم على الصعيد الجيوديموغرافي في معادلة الردع النووي المتبادل".[16]

الفصل الثاني: النووي الاسرائيلي من منظار القانون الدولي

لقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، حمل الأول عنوان اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، ونتحدث فيه عن تقييد استخدام القوة في العلاقات الدولية، وكيف نظم القانون الدولي اللجوء إلى الحرب وقواعد الحرب، فيما حمل المبحث الثاني عنوان حظر استخدام السلاح النووي، حيث نفصل فيه في الحظر الذي فرضه القانون الدولي من خلال الاتفاقيات الدولي على استخدام السلاح النووي، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية في ذلك.

المبحث الأول: حظر السلاح النووي في القانون الدولي

أتى ميثاق الأمم المتحدة، ليحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، أفادت الفقرة الرابعة في المادة الثانية عن امتناع ذلك، حيث نصّت على أنّه يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة". ومن ثم استتبع ذلك منع التدخل في شؤون الدول، حيث نصّت الفقرة السابعة من المادة عينها على أنّه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من

[16] محمد بدير، الغموض النووي الإسرائيلي، صحيفة الأخبار، العدد 109 الثلاثاء 19 كانون الأول 2006.

صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.[17]

ومن الجرائم الأساسية التي تعتبر في صميم الحرب، هي جريمة العدوان، وهي أيضاً من بين الحروب وأنواع الجرائم التي تستلزم الدفاع عن النفس، وهذه الجريمة التي دخلت في صلاحيّة المحكمة الجنائيّة الدوليّة في الأوّل من كانون الثاني 2017، وبالتالي ينظر بهذه الجرائم في المحكمة الجنائية الدولية. والعدوان هو " استعمال القوّة المسلّحة من جانب دولة ما ضدّ سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليميّة أو استقلالها السياسيّ، أو بأيّ طريقة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتّحدة.

ويقوم ميثاق الأمم المتحدة على مبدأي التوازن الدولي والأمن الجماعي، ومع أنه لم يأت على ذكر الأسلحة النووية، فإنّ ديباجته أكّدت ضرورة إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب، فضلًا عن كونها تنصّ على عدم استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، علمًا أن السلاح النووي يعتبر ذروة هذه القوة.[18]

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات (توصيات) حول استخدام الأسلحة النووية، وأهمها القرار 1653 (1961/7/24) الذي يتحدث عن عدم شرعية استخدام الأسلحة النووية بالنظر إلى آثارها المدمرة. ويشكّل نزع السلاح النووي أو تدميره أقدم أهداف الأمم المتحدة، وهو لم يغب عن اجتماعاتها منذ العام 1959. وإصرار الجمعية العامة على إصدار توصية في موضوع محدد بشكل دوري، يجعل هذه التوصية ملزمة للدول.

خلال أيار 2010، أجمعت 189 دولة على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وقرّرت الجمعية العامة اعتماد تاريخ 26 ايلول من كل عام يومًا عالميًا للتخلص من السلاح النووي. كذلك، عقد في آذار 2013 مؤتمر وارسو لبحث الآثار الكارثية للأسلحة النووية على الإنسان والبيئة، لكنّ الدول الخمس الكبرى وإسرائيل تغيّبت عنه.[19]

وقد اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات تتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية، وأكّد الحرص على وجوب تخلّص الدول من هذه الأسلحة وضرورة عدم انتشارها، لكنّه لم يتطرق إلى منع استعمالها. إلى ذلك، لم يناقش المجلس الملف النووي الإسرائيلي وما تملكه إسرائيل من قنابل وصواريخ نووية، مع العلم أنّه أصدر عدة

---

[17] راجع ميثاق الأمم المتحدة.

[18] التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2005، د. محمد المجذوب.

[19] أحمد سيف الدين، أي صراع نووي ربما يفضي في حالة تصاعده إلى فناء البشرية كلها أو جزء كبير منها على الأقل، مجلس الدفاع الوطني، العدد 364 - تشرين الأول 2015.

قرارات تتعلّق بالملف النووي الإيراني. وقد فشلت الدول العربية في التأثير على وكالة الطاقة الذرية فيما يتعلق بوضع ملف إسرائيل النووي قيد البحث واتخاذ القرارات المناسبة بشأنه.[20]

وفيما يتعلق بمسألة شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو اللجوء إلى استعمالها، فإنه ينبغي القول إن محكمة العدل الدولية قد أجابت عن هذا السؤال في رأيها الاستشاري الصادر في الثامن من يوليو/تموز 1996، وذلك بناء على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الخصوص. وأكدت في حكمها الاستشاري أنه لا توجد قاعدة دولية اتفاقية أو عرفية تسمح بالتهديد بالسلاح النووي أو استخدامه بالفعل. ولكن مازالت إلى الآن تحظى الدول القوية بنفوذ سياسي واقتصادي واجتماعي وسيطرتها على الواقع العملي والعسكري.

وكانت محكمة العدل الدولية قد بدأت فحصها في هذه المسألة بالإشارة إلى المعاهدات الدولية وإلى ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 2 الفقرة 4 من الميثاق التي تنص على "مبدأ تحريم استخدام القوة ضد سلامة أو استقلال إحدى الدول" أو بأي طريقة تتعارض مع أهداف الأمم المتحدة. كما تطرقت كذلك إلى المادة 51 من الميثاق التي تؤكد حق الدول في الدفاع عن نفسها. وقد رأت المحكمة أنها لم تعثر في أي من المعاهدات الدولية أو في ميثاق الأمم المتحدة على نص يحرم صراحة استخدام الأسلحة النووية. [21]

ثم تطرقت المحكمة من بعد ذلك إلى قواعد القانون الدولي الإنساني، باعتباره القانون الواجب التطبيق في أوقات الحروب والصراعات المسلحة. ولبيان شرعية أو عدم شرعية استعمال الأسلحة النووية، استعرضت المحكمة الدولية مجموعة من المبادئ والقواعد الرئيسية ذات الصلة بهذا الموضوع. فقد نبهت المحكمة إلى القاعدة التي تلزم الأطراف المتحاربة بضرورة حماية المدنيين والمنشآت المدنية، وبالتالي التزام الدول في أثناء خوضها العمليات الحربية بالتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية. كما نبهت المحكمة إلى قاعدة تحريم إلحاق أذى أو معاناة غير مبررة بالمقاتلين، وأشارت كذلك إلى ضرورة حماية الدول غير المشاركة في الصراع، وذلك بمراعاة مبدأ الحياد.

وبعد أن استعرضت المحكمة هذه القواعد، قامت ببحث مسألة إذا ما كان التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استعمالها يمثل انتهاكا لهذه المبادئ الرئيسية في القانون الدولي الإنساني. وقد توصلت المحكمة إلى نتيجة مفادها أن التهديد باستخدام أو استعمال الأسلحة النووية يعد بصفة عامة انتهاكا لقواعد القانون الدولي المطبقة في زمن الحرب، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. لكن المحكمة لم تشأ أن تحدد على وجه

[20] أحمد سيف الدين، أي صراع نووي ربما يفضي في حالة تصاعده إلى فناء البشرية كلها أو جزء كبير منها على الأقل، مجلس الدفاع الوطني، العدد 364 - تشرين الأول 2015.

[21] اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

اليقين إذا ما كان استعمال الأسلحة النووية في حالة الدفاع القصوى عن النفس يعد أمرًا مشروعًا أم لا. والمقصود هنا بحالة الدفاع القصوى هو أن توجد دولة في حالة دفاع عن النفس ضد عدوان خارجي ويكون وجود الدولة نفسه في خطر. يحسب لمحكمة العدل الدولية أنها أكدت الخطورة الكبيرة التي تمثلها الأسلحة النووية وأن الدول التي تمتلك هذه الأسلحة مطالبة بالسعي بحسن نية لنزعها والتخلص منها.[22]

ونتيجة الخطورة الكبيرة للأسلحة النووية وخاصةً بعد الجريمة الأميركية في اليابان، ومن ثم التجارب النووية التي لحقتها، سعى العالم إلى الحد من امتلاك هذا السلاح، وقد سعت الأمم المتحدة منذ إنشائها إلى إزالة هذه الأسلحة. وفي أول قرار من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، أنشأت في عام 1946 لجنة للتعامل مع المشاكل المتعلقة اكتشاف الطاقة الذرية وغيرها. وكان من المقرر أن تقدم اللجنة مقترحات تتعلق، في جملة أمور، بمراقبة الطاقة الذرية بالقدر اللازم لضمان استخدامها للأغراض السلمية فقط.

وقد أُبرمت عدة معاهدات متعددة الأطراف منذ ذلك الحين لمنع الانتشار والاختبار النوويين، مع تعزيز التقدم في نزع السلاح النووي. ومنها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، والمعروفة أيضًا باسم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)، والتي وقع عليها في عام 1996 لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) وهي أول اتفاقية دولية للإلزام القانوني بحظر الأسلحة النووية على نحو شامل، بهدف المُضي نحو القضاء التام على هذه الأسلحة.[23] ولا توقع إسرائيل عادة على هكذا اتفاقيات دولية.

المبحث الثاني: مخالفة البرنامج الإسرائيلي للقانون الدولي

منذ عام 1968 وهو تاريخ دخول معاهدة NPT التي وقعت عليها (189) دولة حيز النفاذ، رفضت اسرائيل التوقيع والانضمام الى هذه المعاهدة وبدعم امريكي مباشر واصبح عامل الردع العسكري غير التقليدي وخاصة النووي هاجسا لكافة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة. وتبعا لذلك استطاعت اسرائيل جعل الافكار حول امتلاك اسلحة نووية امرا واقعا يفرض نفسه بقوة، وبهذا الشكل ومع التعنت الاسرائيلي

[22] Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons
https://www.icj-cij.org/case/95

[23] نزع السلاح، الأمم المتحدة
https://www.un.org/ar/global-issues/disarmament

لعدم الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية فإن أمن منطقة الشرق الاوسط سيتعرض الى خطر كبير ويفسح المجال لدول كثيرة لامتلاك تلك الاسلحة.

وهذا ما حصل بالفعل في مؤتمر واشنطن في 18 نيسان عام 2010 ومؤتمر الامم المتحدة لمراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي في 3 أيار 2010 عندما اتفق مندوبو حركة عدم الانحياز على توحيد خطاباتهم امام هذين المؤتمرين والتركيز على ما تصفه الحركة بمخاطر القدرات النووية الاسرائيلية على أمن الشرق الاوسط ووجوب ان تخضع منشآتها للتفتيش الدولي.

وفي 6 أيار 2010 أعلن بيان للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن عن تأييدها لإقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط بما في ذلك اسرائيل، وذلك انطلاقا من أن معاهدة عدم الانتشار النووي أمر أساسي لحماية الأمن والسلم الدوليين من خطر تلك الأسلحة.

إن استثناء اسرائيل من الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) يعني السماح لها بالتفوق الاستراتيجي على دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها الدول العربية –عمليا– وإطلاق يدها للهيمنة الإقليمية على المنطقة كلها وإبقاء العالم العربي تحت رحمة التهديد الإسرائيلي المستمر.

إن استمرار اسرائيل خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل العقبة الأساسية لتأمين الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأن الاستثناء الضمني المعطى لإسرائيل من قبل المجتمع الدولي بعدم دفعها للانضمام الى المعاهدة من شأنه أن يقضي على ما تبقى من مصداقية هذه المعاهدة في الشرق الاوسط مما يجعل دول المنطقة تسعى لتأمين نفسها ضد المخاطر النووية من دول مختلفة بأساليب أخرى بدل الاعتماد على الأسس والقواعد الدولية.

ومن المهم الإشارة إلى القرار 52 / 41 خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وكذلك رقم (51/48) تاريخ 10/12/1996 الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين في إطار البند 74 المعنون حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط والذي يطلب إلى إسرائيل - الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في المعاهدة ولم تعلن عن نيتها القيام بذلك - الانضمام إلى المعاهدة دون تأخير، وعدم استحداث أو إنتاج أو تجربة الأسلحة النووية أو اقتنائها بطريقة أخرى والتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، واخضاع جميع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة. الذرية هذا التأييد الذي يعكس ازدياد قلق المجتمع الدولي الناجم عن تحدي إسرائيل للمناشدة المتكررة إليها للانضمام إلى المعاهدة.

هذا وأدان المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إسرائيل في القرار رقم 487 تاريخ ايلول 1988، لإمعانها في الاستمرار برفض تنفيذ قراره رقم 470/ تاريخ 25/9/1987 الذي طالب فيه إسرائيل بأن تلتزم بقرار

مجلس الأمن رقم (487) (1981) وأن تخضع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية، وكذلك رفضها تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالتسلح النووي الإسرائيلي رقم 41/12 و 41/93 و 42/44 المتضمنة الطلب من إسرائيل ضرورة إعلامها للأمين العام للأمم المتحدة بأي خطوات تتخذها لإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية. وأعرب المؤتمر العام في ذلك القرار عن قلقه الشديد نتيجة تعاظم قدرات إسرائيل النووية العسكرية التي تمثل تهديدًا بالغ الأهمية على أمن وسلم منطقة الشرق الأوسط، وعن تخوفه من استمرار إسرائيل في سياستها العدوانية والتوسعية في المنطقة ومن الإجراءات القمعية التي تتخذها ضد المواطنين. العرب في الأراضي المحتلة والتي تشكل انتهاكًا فاحشًا للقانون الدولي ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ورغم صدور جميع تلك القرارات الدولية إلا أن إسرائيل ما زالت تواصل انتهاكها القانون الدولي، بغطاء أميركي - أوروبي، وتقف موقفا سلبيًا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل وتصر على تجاهلها لكافة قرارات الشرعية الدولية وكان آخرها قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (A/RES/92/60) المؤرخ في 6/1/2006، الذي أكد في فقرته العاملة الثانية أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الفصل الثالث: خطورة المشروع النووي الإسرائيلي في منطقة محتدمة

نعالج فكرة خطورة المشروع النووي الإسرائيلي، من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، الأول حمل عنوان خطورة المشروع النووي الإسرائيلي من الناحية العسكرية والجيوستراتيجية، فيما حمل الثاني عنوان التوسع النووي لدول المنطقة وتقاتل الإرادات الإقليمية.

المبحث الأول: خطورة المشروع النووي الإسرائيلي من الناحية العسكرية والجيوستراتيجية

إن الحديث عن المشروع النووي الإسرائيلي لا ينفك عن الخطورة التي قد يتسبب بها لما يعرف بمنطقة الشرق الأوسط. فطاقة متعددة الاستخدامات تدخل في عالم الأسلحة الأكثر تدميرًا في العالم لا يمكن أن يغض النظر عن وجودها وما تحمله من مضاعفات على المنطقة. ولعل ما خلفته القنبلتان الذريتان اللتان ألقتهما الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان في الحرب العالمية الثانية، زرع في عقل كل بشري مخاوف جمة لمجرد سماع ذكر أي شيء متعلق بالنووي. فما هو الحال إذا ما كانت هذه القدرة موجودة لدى الكيان الذي بني على دماء العرب والفلسطينيين، والذي يتغذى وجوده على القتل والإرهاب؟

من أجل الحديث عن المخاطر بصورة واضحة، يجب التعرف بادئ الأمر على حجم القدرات والإمكانيات التي يملكها الكيان الصهيوني لناحية الطاقة المنتجة والتسليح النووي.

مفاعل ديمونا

لقد كانت أهم الخطوات الفعالة وأخطرها التي خطتها إسرائيل على طريق إنتاج الاسلحة النووية للطاقة النووية في إسرائيل إنشاءها مفاعل ديمونا. يقع مفاعل ديمونا على الطريق الصحراوي بين بئر السبع وسدوم وقد اختير هذا المكان لقربه من المواد الاولية (اليورانيوم) الموجودة في صحراء النقب، وقد قدرت تكاليف بناء المفاعل حوالي 130 مليون دولار، وطاقته بلغت 126 ميغاواط، وقد كان قادرًا على إنتاج 8 كغم من البلوتونيوم سنوياً، يعمل باليورانيوم المخصب 90 % وهو مفاعل ينتج البلوتونيوم الذي يعد العنصر الاساسي لإنتاج القنبلة الذرية الانشطارية.[24] لقد جرى بناء هذا المفاعل بتصاميم فرنسية وضعتها لجنة الطاقة الذرية الفرنسية كجزء من محاولات التنسيق الفرنسي – الاسرائيلي في مجال التعاون الذري.[25]

أكد هارولد هاو الخبير الدولي في القضايا النووية والعسكرية في دراسة نشرتها صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية "الأخطار البيئية الكامنة وراء استخدام إسرائيل لمفاعلها النووي" في ديمونا ومواصلتها تشغيل هذا المفاعل على الرغم من حالته المتردية واستخدامه طيلة عشرات السنوات الماضية.

[24] لعت محمد مسلم، السياسة النووية الاسرائيلية، السياسة الدولية، العدد 880، 1985، ص 225 - 226.

[25] مراد الدسوقي، الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية، الاهرام، القاهرة، ص 16.

وقال هاو إنه يتوجب على الخبراء النوويين الإسرائيليين استعراض منظومة السلاح النووي الاسرائيلي من جديد، واتخاذ قرارهم فيما إذا كان هذا السلاح قادراً على الصمود أمام مخاطر القرن الجديد، مضيفاً إن التقارير الداخلية التي تمت صياغتها في مفاعل ديمونا أظهرت أن المفاعل يعاني من ضرر خطير نتيجة الإشعاعات الصادرة عن النيترونات التي تسببت بإلحاق الضرر بمبنى المفاعل. فهذه النيترونات تنتج فقاعات غاز صغيرة تؤدي الى تآكل الدعائم الحديدية للمبنى مما يجعله هشاً وحساساً على الرغم من تغيير أجزاء منه خلال سنوات العمل.

ويشير هاو الى أن ثمة خلاف جدي داخل الكيان حول مسألة ما إذا كان من الأفضل وقف تشغيل المفاعل بشكل عام قبل حدوث كارثة أم لا. وهو يؤكد إن هذا ليس مجمل الخطر الكبير الذي يشكله مفاعل ديمونا إذ أظهرت تحليلات الصور التي رصدها أحد الأقمار الصناعية الروسية، ان مفاعل ديمونا يتسبب بمشكلة تلوث بيئي هائلة، وعند تكبير الصور بواسطة الحاسوب يمكن رؤية منطقة جرداء بشكل غير طبيعي الى الغرب من المفاعل وهي المنطقة التي تتواجد فيها منشأة معالجة النفايات النووية السامة الناتجة عنه.[26]

مفاعل ريشيون ليزيون

وهو أول مفاعل ذري إسرائيلي بمساهمة أمريكية ساهمت في انشائه شركة أ.م.ف وتومكس الامريكية بوضع التصاميم اللازمة لهذا المفاعل المعروف وتبلغ طاقته الاجمالية ثمانية ملايين واط حراري.

وفي إطار مشروع ايزنهاور (الذرة من اجل السلام) أرسلت إسرائيل بعثات طلابية إلى الجامعات الامريكية من أجل تدريبهم في مراكز الأبحاث النووية التابعة لوكالة الطاقة الذرية الأمريكية USAEC في مختبر أرغون القومي .وقد جاء في تقرير لمعهد الدراسات الاستراتيجية في لندن، أن بوسع هذا المفاعل النووي إنتاج قنبلة ذرية واحدة في السنة.

مفاعل نحال سوريك

لقد وافقت الولايات المتحدة الامريكية عام 1955 على بناء مفاعل نووي لإسرائيل قوته 5 ميغاواط وهو من النوع الذي يستخدم الماء الخفيف، وقد أثير الجدل حول مفاعل سوريك، هل كان إنشاؤه لأهداف إستراتيجية لاسيما قبل حرب السويس 1956 أم لأهداف سلمية، وكان هناك إمكانية لإنتاج السلاح الذري من طرف هذا المفاعل لكن الذي يحول دون تحقيق ذلك هو قلة اليورانيوم المخصب زيادة على وجود اتفاق بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية حول عدم إنتاج هذا المفاعل للقنابل النووية بمقتضى اتفاق لإنشاء ووضع المفاعل تحت المراقبة الأولية بين طرف الولايات المتحدة ثم وكالة الطاقة الذرية

[26] كمال مساعد، "أخطار تسرب الإشعاعات من مفاعلي إسرائيل النوويين تتفاقم"، موقع الجيش اللبناني، 2004 https://shorturl.at/anAFJ

كمرحلة ثانية .وقد توالت المساعدات الأمريكية لإسرائيل في المجال النووي وتجلت في الغاء عمل لجنة فلوريدا كالد التي كانت تتولى التنسيق على مفاعل ديمونا الإسرائيلي.

وبذلك حصلت اسرائيل على دعم من مختلف الدول لتطوير ترسانتها النووية وهنالك تعاون مع دول كثيرة على صعيد مشترك وخاصة مع دول كجنوب افريقيا وتايوان والهند والصين وباكستان في مجال الاسلحة. لقد احتلت اسرائيل المرتبة الثانية عشرة بين الدول الاكثر إنفاقاً في مجال الأسلحة النووية حيث بلغت الموازنة العامة لعام 2007 نحو 18% من الميزانية العامة في إسرائيل مخصصة للجانب العسكري ومنها التسلح النووي. وهذا يدل على اهتمام إسرائيل بهذا الجانب وإيلائها حصة كبيرة من انفاقها الاقتصادي ولذلك كانت هنالك دعوات من داخل إسرائيل لتقليص الانفاق على التسلح النووي واقتراحات بخفضها الى % 5 من الناتج القومي الاجمالي. من ذلك يتبين أن إسرائيل تنفق أموالًا طائلة من أجل بناء ترسانة نووية عملاقة في منطقة الشرق الأوسط.

هذا وتنشر إسرائيل أسلحتها النووية التي تبلغ نحو 400 سلاح نووي وباستطاعتها استخدامها عبر ثلاث وسائل أهمها:

نظام الصواريخ

تملك إسرائيل نظام صواريخ متطورة قادرة على حمل رؤوس نووية، فإسرائيل تملك صواريخ (اريحا 9) الذي يبلغ مداها (600) كم2 وحمولتها (1000) كلغم وصواريخ (اريحا 2) التي يبلغ مداها (1450) كلم2 وقد خضعت للتحسين اوائل التسعينات فأصبح مداها يقارب (2200) كلم2 مع حلول منتصف الالفية الثانية

وتعمل اسرائيل على تطوير صواريخ (اريحا 3) العابر للقارات ومن ثم تجهيز قاعدتي (زكريا) كميات جنوب شرق تل ابيب و(تل نوف) في الشمال الغربي من تل أبيب، وخزنت أيضا أعدادًا كبيرة منها في حصن (كفر زخريا).

الطائرات

يزيد الاسطول الجوي الاسرائيلي عن (400) طائرة عمادها F16، 15 Fوهذه الطائرات قادرة على حمل قنابل نووية وبمدى يتجاوز (5000) كلم٢. وتشير بعض المعلومات اعتماد اسرائيل على عدد ضئيل من الطيارين في مثل هكذا ضربات ومن خلال الاسراب الآتية (111، 115، 116، 140، 253) وتكمن هذه الاسراب في قواعد (تل (نوف) و (نيفاتيم) جنوب شرق بئر السبع و (راموان) في صحراء النقب.

مع ذلك، تعد الطائرة الأقوى التي يمتلكها جيش الاحتلال هي طائرة F35 الأمريكية، فقد استلمت في عام 3 طائرات جديدة منها ليصبح لديها 36 طائرة من هذا النوع.[27]

الغواصات

تملك إسرائيل ثلاث غواصات نووية (دولفين) تم شراؤها من المانيا مجهزة بصواريخ كروز الامريكية القادرة على حمل رؤوس نووية ويبلغ مداها (1300-900) كلم2، تجوب الغواصة الاولى في البحر الابيض المتوسط والثانية في البحر الأحمر اما الثالثة فإنها ترسي على الشواطئ الاسرائيلية، وفي 7 تموز عام 2006 وقعت إسرائيل صفقة جديدة مع المانيا لشراء غواصتين جديدتين.

لقد اشارت دراسات معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية في جامعة جورج تاون الامريكية في مطلع الألفية الثانية والتي تمت بتكليف من وكالة الدفاع النووي الامريكية أنه باستطاعة إسرائيل نشر أكثر من 30 رأس نووي خلال عشر ساعات استخدام أكثر من قنبلة نووية، زيادة على تطويرها المستمر للأسلحة النووية التكتيكية وسعي إسرائيل منذ عقد التسعينات الى امتلاك هذا النوع من السلاح، ولهذه الرؤوس النووية لها قوة تدميرية محدودة فضلاً عن الذرية، وهي أول ما امتلكته إسرائيل أي قنابل عملاقة ذات قوة هائلة .

وكذلك امتلاكها للقنبلة النيوترونية (التي لها القدرة على قتل البشر دون تدمير البنى التحتية للمدن مستخدمة اشعة كاما لذلك الغرض)، كما أنها تنتج كميات كافية من الديتريوم والتريتوم التي تستخدم لصنع الرؤوس الهيدروجينية، كما أن إسرائيل لا تمتلك السلاح النووي فحسب بل تمتلك الوسائل الكفيلة لإيصاله إلى مسافات تصل الى آلاف الاميال، أي أن إسرائيل قادرة على محو دول عربية بأكملها.

ووفق ما تقدم، نستنتج أن إسرائيل تنفرد بكونها القوة النووية التسلحية في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة حوض البحر الابيض المتوسط وهي بذلك تحرص على احتكارها للأسلحة النووية والحرص على حرمان أي دولة في المنطقة من امتلاك القدرات النووية وهو هدف تمكنت من تحقيقه حتى الان.

مواقع توزع المفاعل الإسرائيلي[28]

الاسم	القدرة	الموقع

[27] Emanuel Fabian, "**Three more F-35 fighter jets arrive in Israel from the US", 2022**
https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/three-more-f-35-fighter-jets-arrive-in-israel-from-the-us/

[28] راجع، البرنامج النووي الإسرائيلي، موقع الجزيرة، 2015/6/2،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/2/

ديمونة	150ميغاوات	يقع بمركز النقب للأبحاث النووية ويتألف من 10 أبنية، ويعمل به نحو 2700 عالم وتقني، فيه مفاعل نووي ومصنع لإعادة معالجة البلوتونيوم
ناحل سوريك	يقع جنوب الرملة وبه حوالي 200 عالم وتقني	
الكيشون	5.25ميغاوات	الكيشون هو نهر المقطع ومصبه شمال خليج حيفا، ويستخدم المفاعل الذي أقيم في تلك المنطقة للبحث العلمي
النبي روبين	205كيلو وات	يقع غرب مدينة الرملة وفيه مفاعل بحثي لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر
كفار زخاريا	–	يقع شمال غربي مدينة الخليل وتخزن فيه الصواريخ القادمة من بئر يعقوب
رفائيل	–	يقع شمال غرب سخنين وهو مصنع للهندسة النووية
الجناح 20	–	يقع في رافائيل ويستخدم لتركيب القذائف النووية
بئر يعقوب	–	جنوب الرملة وتنتج فيه صواريخ أريحا 2

عيلبون		يقع تحت الارض في أراضي قرية نمرين التي هجر أهلها عام 1948، وشرقي قرية عيلبون، ويستخدم مستودعا لتخزين الأسلحة التكتيكية النووية

الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية

الصاروخ	لانس الأميركي	أريحا 1	أريحا 2	أريحا 3	شافيت
النوع	تكتيكي أرض-أرض	تكتيكي أرض-أرض	متوسط المدى أرض-أرض	بعيد المدى أرض-أرض	صاروخ فضاء وأرض-أرض
الرأس الحربي	تقليدي نووي	تقليدي نووي	تقليدي نووي	تقليدي نووي	تقليدي نووي
المدى المتوسط	70-130كلم	500كلم	490-750كلم	1480كلم	7500كلم
الوزن	454كلغ	250كلغ	680كلغ	750كلغ	500كلغ

اذاً، فالقدرات التسليحية الموجودة لدى الكيان تضع الدول العربية المجاورة تحت التهديد، لاسيما في ظل الصراع القائم منذ إنشائه، فكيف هو الواقع؟

يقول شاي فيلدمان (باحث إسرائيلي صاحب كتاب الردع النووي الإسرائيلي) بأن في إمكان القنابل النووية الإسرائيلية، التي كانت بحوزة إسرائيل في نهاية السبعينيات والتي كانت تقدر بنحو 40 قنبلة نووية، أن تدمر أهدافا مدنية ذات قيمة عليا في الدول العربية؛ ففي كل دولة من الدول العربية 3 - 6 مدن كبرى ذات قيمة إستراتيجية عليا. وستقود إبادة هذه المدن إلى إبادة ما يقارب 30 بالمئة من مجموع سكان كل دولة من هذه الدول. وحدد فيلدمان المدن المعرضة للضربات النووية الإسرائيلية كالتالي: في مصر: القاهرة

والإسكندرية والجيزة وأسوان في سورية دمشق وحلب وحمص في العراق بغداد والبصرة والموصل، في السعودية: الرياض وجدة ومكة والطائف في الأردن عمان والزرقاء وإربد في ليبيا: طرابلس وبنغازي.

ثم يستطرد فيلدمان في عرضه الأولويات التي يجب على إسرائيل وضعها قائلًا إن هذه المدن تشكل أهمية قصوى في دولها؛ ففيها النخب التجارية والصناعية والتقنية والفكرية والعسكرية والسياسية، التي تقطن في أحياء خاصة بها في المدن الكبرى، وفي الإمكان تحديد هذه الأحياء بسهولة، ووضعها في قمة الأهداف الأساسية للقنابل النووية الإسرائيلية لإبادتها بالكامل. لذلك سيؤدي تدميرها ليس إلى إبادة ما يربو على 30 بالمئة من مجموع سكان هذه الدول فحسب، وإنما إلى تدمير كل ما له علاقة بالتطور والعالم الحديث أيضا".[29]

وكان العراق قد حاول منذ ستينيات القرن العشرين الدخول رسميا في النادي النووي السلمي وربما العسكري عبر برنامج نووي طموح، حيث استغل حينها إمكانياته البشرية العلمية والثروة التي تحققت بعد تأميم نفطه عام 1973.

مطلع عام 1975 وافقت فرنسا على بناء مفاعلين نوويين في العراق بمنطقة التويثة، وكانا مشابهين للمفاعلات النووية في مركز الأبحاث النووية التابع لوكالة الطاقة الفرنسية (CEA) حيث كان المفاعل الأول (تموز 1) بقدرة 40 ميغاواط والآخر (تموز2) لأغراض التدريب بقدرة 600 كيلوواط. ومع قرب اكتمال بناء المفاعل العراقي، شهدت البلاد أول عملية عسكرية نوعية في العالم، عندما تمكنت القوات الجوية الإسرائيلية من تدمير المفاعل النووي العراقي بصورة كلية في 7 يونيو/حزيران 1981 أطلق عليها اسم "عملية أوبرا".[30]

"عملية أوبرا" ضربة جوية إسرائيلية استهدفت مفاعل "تموز1" النووي في العراق عام 1981، اشتركت فيها ثماني طائرات دمرت المفاعل تدميرًا كاملا في أول هجوم ضد منشأة نووية بالعالم. وقد بررت إسرائيل هجومها بإحباط محاولة العراق استغلال هذا المفاعل لإنتاج أسلحة نووية يستخدمها ضدها.

وفي 5 ديسمبر/كانون الأول 2005 دعا بنيامين نتنياهو- الذي كان حينها مرشحا للانتخابات التشريعية- إلى هجوم جوي إسرائيلي على منشآت البرنامج النووي الإيراني شبيه بالغارة التي شُنت على المفاعل العراقي، وهو ما عاد للتلويح به يوم 14 مارس/آذار 2012 قائلا إن سلفه بيغن نفذ تلك الغارة "رغم معرفته المسبقة بالانتقادات الأميركية والأوروبية."[31]

---

[29] محمود محارب، سياسة الغموض النووي الإسرائيلية: الخلفية والأسباب والأهداف، 2013
https://shorturl.at/uCRWY

[30] أحمد الدباغ، في ذكرى استهداف المفاعل النووي العراقي.. كيف تمكنت إسرائيل من تدميره؟، 2021
https://shorturl.at/BJL04

[31] عملية أوبرا.. غارة إسرائيلية دمرت "مفاعل تموز" العراقي،2016

وبحسب تقارير إسرائيلية فإنه في عام 2007 جرى تدمير منشآت في دير الزور في سوريا تقول إسرائيل بعد عشرة أعوام إنّها كانت مسؤولة عن تلك الخطوة، وتدعي أنّ المبنى كان مفاعلًا نوويًا سوريًا، طبعًا ثمّة جدل كبير بشأن هذه الرواية كأنّها كانت تريد أن ترسل برسالة إلى طهران لا سيّما أنّها تحاول من وقت إلى آخر العمل على الاختراق السيبراني لمنشآت إيران النووية، ولا ننسى أنّها بذلت أيضًا جهودًا للتضييق على أي نشاط نووي في أيّ مكان آخر في المنطقة ومنها الجزائر في عين وسارة.[32]

لقد أثرت قضية التسلح النووي في منطقة الشرق الاوسط على مجريات الصراع العربي– الاسرائيلي فقد كان اللجوء اليه مبكرًا من طرف إسرائيل وقد كان اللجوء اليه مدروسًا عندما استنزفت جهودها في الاهتمام بالعلوم التطبيقية والأبحاث العلمية والتكنولوجية في مجال الذرة، وقد استفادت اسرائيل من المساعدات المالية المقدمة من الدول الغربية وخاصة دعم الولايات المتحدة والدول الاوربية الاخرى كألمانيا التي أرادت رد الاعتبار والتعويض عما أحدثته قضية (الهولوكوست).

https://shorturl.at/esDK6

[32] "المفاعل النووي الإسرائيلي." في المعادلة، إعداد وتقديم محمد فرج، إنتاج منى عبد الله، ضيف الحلقة سفيان التل، شبكة الميادين، 2022
https://shorturl.at/fnNS5

المبحث الثاني: التوسع النووي لدول المنطقة وتقاتل الإرادات الإقليمية

تقدمت 15 دولة عربية في منتصف أيلول/سبتمبر 2015، بمشروع قرار إلى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تضم في عضويتها 137 دولة يقول بأن "إسرائيل" هي القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، وأنه يتعين عليها نزع سلاحها النووي. ويمكن القول إن موقف البلدان العربية عموماً هو تأييد لأي قرار دولي بجعل منطقة الشرق الأوسط منزوعة السلاح. وبخاصة أن هناك عدة دول عربية سبق وأن انضمت وصدقت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ويلاحظ أن القاسم المشترك في موقف هذه الدول، هو اشتراط التزام جميع الأطراف المعنية من جهة وانضمام جميع هذه الأطراف إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من جهة أخرى، وكان التأكيد منصباً في الأساس على ضرورة انضمام "إسرائيل". وكان آخر الضغوط ما دعت إليه كل من مصروإيران في اجتماع مجلس حكّام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في اجتماعه الخامس والثلاثين، في نيويورك في 2010/6/7، بضرورة مناقشة القدرات النووية الإسرائيلية.

في المقابل، قاوم الكيان الصهيوني أي محاولة عربية لامتلاك القدرات النووية، واستهدفت بعدة خطوات إجهاض وتدمير أي محاولة عربية لتحقيق أي تقدم في المجال النووي، كتدمير المفاعل النووي العراقي واغتيال العلماء العرب والأجانب وكذلك الإيرانيين العاملين في مجال النووي العربي، واتباعها استراتيجية «الردع بالشك» من خلال تسريب معلومات عن امتلاك البلدان العربية لتكنولوجيا نووية تؤهلهم لامتلاك السلاح النووي، لكي تثير الدول المعنية بمحاربة انتشار الأسلحة النووية في العالم[33].

أيضا، يسعى كيان الاحتلال بكل ما أوتي من قوة لوضع حد للبرنامج النووي الإيراني، تحت ذرائع مختلفة، أبرزها أنه يعرّض وجوده للخطر، ويشكّل خطرًا على السلم العالمي وعلى استقرار المنطقة وعلى الدول العربية الخليجية، وأنه يفتح باب سباق التسلّح في الشرق الأوسط، قد تنخرط فيه السعودية ومصر وتركيا ودول أخرى. علماً أن الكيان الصهيوني كان ولا يزال، الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم يوقع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، والكيان الوحيد الذي أدخل السلاح النووي إلى الشرق الأوسط، وفتح بذلك سباقًا للتسلح النووي، وكذلك الكيان الوحيد في الشرق الأوسط الذي يمتلك القدرة على الضربة النووية الثانية، ولديه مركز قيادة محصّن ومجهز بأحدث التجهيزات لإدارة حرب نووية، وهو ما يتعارض مع ادّعائه أن المشروع النووي الإيراني يهدّد وجوده بالخطر. أضف إلى ذلك أنه الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم يحدّد حدوده السياسية دائم التوسّع.[34] ومع ذلك ترفض إسرائيل أن تحصل غيرها من الدول على التقنية النووية علماً أن دولاً مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية تسعى لإمتلاك الطاقة النووية لبرامج سلمية..

---

[33] أحمد سعيد نوفل، مخاطر التسلح على الاستقرار في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، 2022
https://caus.org.lb/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d8%b3%d8%b7/

[34] محمود محارب، احتكار إسرائيل السلاح النووي.. والمشروع الإيراني، موقع العربي الجديد، 2022
https://shorturl.at/hBKV4

أ- الجمهورية الإسلامية في إيران

نجحت إيران خلال السنوات الأخيرة في قطع خطوات مهمة لدمج التكنولوجيا النووية عضويا في بنية الاقتصاد، من الزراعة إلى صناعة الطاقة الجديدة، رأسيا وأفقيا، بحيث تكاملت إلى حد كبير سلاسل الإمدادات التكنولوجية والهندسية والاقتصادية على المستوى المحلي، من صناعة أجهزة الطرد المركزي، وتطوير بناء سلاسل التخصيب، إلى خلق تطبيقات تكنولوجية متنوعة في مجالات الحياة المختلفة، وصولا إلى البدء في تصنيع محطات صغيرة لإنتاج الطاقة النووية. ويمكن القول بأن الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية أصبحت ذراعا رئيسيا من أذرع التنمية.[35]

وتتوفر إيران على 5 مفاعلات رئيسية تخضع لزيارات دورية من مفتشي الأمم المتحدة الذين ثبتوا فيها أجهزة مراقبة تعمل على مدار الساعة ومرتبطة بالأقمار الصناعية، وهذه المفاعلات هي: بوشهر، أصفهان، نطنز، أراك، فوردو.

أعلنت الجمهورية الإسلامية مرارًا على لسان قادتها ومسؤوليها نيتها عدم إنتاج السلاح النووي، بل واعتبار تصنيعه واستخدامه حرامًا شرعًا كونه يستخدم للمجازر الجماعية، فضلًا عن آثاره المدمرة الأخرى على كافة الصعد.

مع ذلك، تقوم الدول الغربية وبعض العربية في السنوات الأخيرة بحملة إعلامية لوسم الجمهورية الإسلامية بالخطر الذي يهدد المنطقة والعالم نسبة لبرنامجها النووي، على أنها لم تقم يومًا بتقديم دليل علمي يثبت صحة ادعاءاتها.

ب- المملكة العربية السعودية

تدير السعودية برنامجا نوويا ناشئا تستهدف التوسع فيه من خلال تخصيب اليورانيوم، وترغب في توسيعه ليشمل تخصيب اليورانيوم، وذلك ضمن خططها للتوسع في إنتاج الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الكربونية.

وكشفت السعودية خلال إعلانها تفاصيل موازنة 2023، عن إنجاز عدّة أعمال رئيسة لمشروع بناء أول محطة نووية في السعودية لإنتاج الكهرباء. ووضعت خطة طموحة لدخول إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية، إذ تسعى إلى إضافة نحو 17 جيغاواط من الطاقة النووية بحلول عام 2040.

ومن المقرر أن تكون أول مشروعات الطاقة النووية في السعودية مكونة من مفاعلين بسعة مجمّعة تبلغ 3.2 جيغاواط، تستهدف وضعهما على خطوط الإنتاج خلال السنوات الـ10 المقبلة.

[35] إبراهيم نوار، عن التوازن النووي في الشرق الأوسط: الفصل بين امتلاك التكنولوجيا والسلاح، موقع القدس العربي،2022 https://shorturl.at/lvD24

وتخطط المملكة للاستفادة من مواردها الغنية من اليورانيوم في دعم أول محطة طاقة نووية، إذ تستطيع السعودية إنتاج أكثر من 90 ألف طن من اليورانيوم، وهو ما يكفي لتوفير الوقود للمحطات النووية التي تسعى لبنائها[36].

ت- الإمارات

عام 2009 أصدرت حكومة دولة الإمارات القانون النووي بإنشاء الهيئة الاتحادية للرقابة النووية لتكون الجهاز الرقابي المستقل والمنوط بها الإشراف على الأمان النووي والأمن النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. كما أنشئت الحكومة مؤسسة الإمارات للطاقة النووية في أواخر عام 2009 كمشغل لمحطة براكة للطاقة النووية. اتخذت حكومة الإمارات خطوات متسارعة منذ بداية دخولها عالم الطاقة النووية بإبرام معاهدات واتفاقيات دولية لدعم البرنامج النووي وأيضاً الالتزام بالتعهدات الدولية ولاسيما فيما يتعلق بضمان سلمية البرنامج.[37]

بدأت الإمارات بتشغيل أول مفاعل للطاقة النووية في العالم العربي، على ساحل الخليج إلى الشرق من قطر عام 2020، كانت رغبتها ابأن تلبي محطة " براكة" رُبع احتياجاتها من الطاقة، حيث تتبنى الدولة مصادر أكثر ديمومة للطاقة. [38]وبعد التشغيل التجاري للمحطة الثالثة في "براكة" عام 2023، باتت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية على بعد خطوة من تحقيق أهداف البرنامج النووي الإماراتي حيث سيسهم التشغيل الكامل للمحطات الأربع بالانتقال إلى مرحلة تأكيد الدور الحيوي الإماراتي في قطاع الطاقة الخالية من الانبعاثات الكربونية على الصعيد الدولي[39].

ث- تركيا

تعد تركيا من الدول الأوائل في المنطقة بحثًا، عن استغلال الطاقة النووية، لأغراض سلمية، بالتوازي مع بدء هذه المشاريع في دول أوروبية، لكن نظرًا للكثير من الظروف السياسية والاقتصادية، تعثر المشروع النووي التركي، حتى أبصر النور بصورة حقيقية الخميس 27 نيسان/أبريل 2023، مع افتتاح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان محطة أق كويو النووية في مرسين.[40]

---

[36] قصة البرنامج النووي السعودي... ولماذا ترفضه إسرائيل؟، سبوتنيك عربي، 2023،
https://shorturl.at/ijpxB

[37] كريستر فيكتورسن، البرنامج النووي الإماراتي نموذجاً يُحتذى به في تطبيق أعلى معايير الأمان والأمن وحظر الانتشار، موقع الهيئة الاتحادية للرقابة النووية،2019
https://shorturl.at/dxHZ0

[38] براكة: الإمارات تبدأ بتشغيل أول مفاعل للطاقة النووية في العالم العربي، BBC Newsعربي، 2020
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53623555

[39] الإمارات.. "خطوة" على تحقيق أهداف البرنامج النووي السلمي، sky newsعربية، 2023
https://shorturl.at/foMX3

[40] علاء عبد الرحمن، تعرف على رحلة تركيا لدخول "النادي النووي".. لماذا تأخرت؟، موقع عربي21، 2023
https://shorturl.at/jDP24

بلغت تكلفة المشروع 20 مليار دولار بقدرة تصل إلى 4800 ميغاوات، ويتضمن بناء 4 مفاعلات مما سيسمح لتركيا بالانضمام إلى الدول التي تنتج طاقة نووية لأغراض سلمية.

وشهد عام 2018 إلى جانب تدشين أعمال البناء بمحطة "آق قويو"، إعلان تركيا عن خططها لإنشاء محطتين أخريين، إحداهما في ولاية سينوب على شاطئ البحر الأسود، شمالي تركيا، ستتولى اليابان وفرنسا بناءها، والأخرى في منطقة إينيدا، شرقي إقليم تراقيا، التي ستتولى الصين إنشاءها[41].

إذاً، فإن بقية دول الشرق الأوسط تتوزع على ثلاث مجموعات، هي: دول لديها برنامج نووي معلن (إيران، السعودية، الإمارات...)، ودول لديها إمكانيات لكنها لا تملك برنامجًا نوويًا كاملاً (أغلب الدول العربية الكبرى وتركيا)، ودول غير مؤهلة لذلك البرنامج، وبهذا تنفرد "إسرائيل" بوضعية احتكار امتلاك السلاح النووي ولكنها تحظى بغطاء دبلوماسي غربي، بينما يتم التركيز الغربي على البرنامج الإيراني، على الرغم من الإمام السيد علي الخامنئي سنة 2003 حكم يحرم صناعة أسلحة الدمار الشامل، من نووية أو كيماوية أو بيولوجية. وينطوي البرنامج النووي الإسرائيلي على مخاطر محلية، في فلسطين، وإقليمية، خصوصًا دول الجوار العربي، ودولية، ولكن هذه المخاطر لم تحظَ إلا بالقدر اليسير من التغطية الإعلامية الغربية، مقارنة بتركيز هذا الإعلام على البرنامج النووي الإيراني .

مع أن إسرائيل كيان غير شرعي، وهي أنها "مارقة" على القانون الدولي بحكم عدم امتثالها للقواعد القانونية الدولية في هذا المجال، فهي لا تسمح للوكالة الدولية المعنية بهذا الشأن أن تمارس أي نشاط لها في الكيان، وهو ما جعلها قادرة على الاستمرار في توسيع نشاطاتها النووية، كما ظهر من صورة الأقمار الصناعية لمنطقة النقب الفلسطيني خلال السنوات الثلاث الماضية، إلى جانب أن «إسرائيل» تعمل وفقًا لتقارير الخبراء الدوليين من جمعية الحد من التسلح Arms Control Association على إنتاج المزيد من التريتيوم، وهو منتج ثانوي مشع سريع التحلل نسبيًا يستخدم لتعزيز القدرة التفجيرية لبعض الرؤوس الحربية النووية، كما أن «إسرائيل» تعمل على إنتاج بلوتونيوم جديد «ليحل محل أو يطيل عمر الرؤوس الحربية الموجودة بالفعل في الترسانة النووية الإسرائيلية»، والملاحظ في هذا الشأن، أن القوى الدولية المركزية لا تبدي أي اعتراض على البرنامج النووي الإسرائيلي.[42]

وكما أشرنا فإن هناك قبول الضمني لتبني إسرائيل استراتيجية احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط. فقد نتج عن السياسة الإسرائيلية في امتلاك السلاح النووي مخاوف من توجه دول المنطقة الشرق أوسطية لامتلاك هذا السلاح، وهو ما يعني تعزيز اتجاهات سباق التسلح النووي الإقليمي، مما يُشكّل تهديدًا لا لبس

[41] زاهر البيك، "آق قويو" في مراحلها الأخيرة... تركيا نحو النادي النووي، موقع العربي الجديد، 2022
https://shorturl.at/elntD
[42] وليد عبد الحي، مخاطر الترسانة النووية الإسرائيلية، إضاءات،
https://www.ida2at.com/dangers-of-the-israeli-nuclear-arsenal/

فيه للاستقرار السياسي الإقليمي والدولي على حدٍّ سواء، وتدل ردود الفعل العربية والدولية والإسرائيلية على برنامج إيران النووي على مقدمات هذا المشهد، وهو تكرار لمشهد أثارته إسرائيل في الستينيات من القرن العشرين، ضدّ ما زعمت بأنه برنامج نووي مصري، ثم قامت سنة 1981 بضرب المفاعل النووي العراقي، واتهمت ليبيا والجزائر بأن لديهما مشاريع نووية، ناهيك عن إثارة الهواجس مما يسمى شبكة عبد القدير خان، العالم الباكستاني، من انتشار السلاح النووي، ومطاردتها واغتيالها علماء إيرانيين وعربًا من ذوي العلاقة بالبرامج النووية أو المعرفة النووية، وتلقيها قدرًا من المساندة الضمنية أو التنسيق السري مع دول غربية خصوصًا الولايات المتحدة.

ومع أن إسرائيل ترفض طرح موضوع شرق أوسط خالٍ من السلاح النووي، ولا تسمح للوكالة الدولية بالتفتيش على أيّ منشأة لها، ومع أن كل الشواهد الميدانية والوثائق المختلفة تشير إلى أن إسرائيل تمتلك كل المحرمات الدولية من أسلحة دمار شامل، نووي وكيماوي وجرثومي، ولم توقّع على أي من اتفاقياتها الدولية، خصوصًا اتفاقية 1972 الخاصة بالأسلحة البيولوجية، بل إنها وطبقًا لتقارير دولية، عملت على تطوير أسلحة نووية تكتيكية منخفضة القوة.[43]

وتُشكّل نفايات المشروعات النووية مصادر خطر بيئي على الكائنات الحية، وتقوم «إسرائيل» بدفن هذه النفايات بشكل رئيسي في ثلاث مناطق رئيسة؛ هي الضفة الغربية والنقب وهضبة الجولان السورية، إلى جانب الدفن السري أو الدفن من خلال قنوات الفساد في دول خارج الإقليم.[44]

وتتمثل أبرز نتائج هذا الدفن؛ في بروز ظواهر مثل تصاعد نسبة الإصابة بالسرطان، بين سكان المناطق الفلسطينية والأردنية المجاورة لمناطق النشاط النووي الإسرائيلي وأماكن دفن نفاياته، مما يؤثر على التربة والماء والهواء والحياة البرية بشكل عام، وليست مصادفة أن معدل الإصابة بالسرطان في الأماكن المجاورة للنشاطات النووية الإسرائيلية أعلى من معدلها في بقية أرجاء الإقليم كله، مع ملاحظة، أن المسافة الفاصلة بين مفاعل ديمونة ومحافظة الخليل في الضفة الغربية لا تتجاوز 40 كم، وبحسب وزارة حماية البيئة الإسرائيلية، فقد بلغ إنتاجها من النفايات الخطرة نحو 317 ألف طن سنويًا، منها 40% فقط تتم معالجتها عن طريق إعادة التدوير، بينما ترفض تحديد سبل معالجة الـ 60% المتبقية من النفايات، أو أين يتم دفنها.[45]

---

[43] المرجع نفسه.

[44] UN Report: Israel Using Syrian Golan for Radioactive Nuclear Waste Dump, site of International Middle East Media Center (IMEMC), 26/2/2019,
https://imemc.org/article/un-report-israel-using-syrian-golan-for-radioactive-nuclear-waste-dump

[45] Aaron Boxerman, A deadly trash trade is poisoning Palestinians in the West Bank, site of The Times of Israel, 10/1/2022,
https://www.timesofisrael.com/a-deadly-trash-trade-is-poisoning-palestinians-in-the-west-bank

وتشير التقارير العلمية إلى أن إسرائيل تقوم بإنتاج البلوتونيوم في ديمونة، وهو العنصر الأكثر إشعاعًا مقارنة ببقية العناصر، وينتقل آثار إشعاعه حتى إلى الملابس ويلوثها، وتكمن الخطورة في أن المدافن الإسرائيلية قد تزيد الوضع سوءًا في حالة تعرضت المنطقة لأي زلزال؛ مما يؤدي لانكشاف هذه المدافن. وقد راجت تقارير عديدة عن أن بعض الدول العربية قد قبلت دفن نفايات نووية إسرائيلية في أراضيها، وهو ما أوجد توترًا داخل مجتمعات هذه الدول، إلى جانب قلق الدول المجاورة، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ما جرى في موريتانيا سنة 1998.

كما أن مخاطر التلوث تنتج عن الحوادث العارضة، في أثناء تشغيل المفاعلات أو تحويل النظائر أو تسرب الإشعاعات، وهو ما جرى في عدد من الدول ومنها «إسرائيل»؛ حيث وقع حادث فيها سنة 1990 خلال معالجة الكوبالت-60، وأكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها لسنة 1993. وتشير تقارير الوكالة الدولية إلى أنه وقع في العالم 3928 حادثًا نوويًا خلال الفترة 1993-2021، أي بمعدل يزيد على 140 حادثًا سنويًا.

وتسعى اسرائيل وفق استراتيجية الدولة المجنونة[46] التي طرحها في سبعينيات القرن العشرين البروفيسور الإسرائيلي يحزقئيل درور، والذي عمل مستشارًا للتخطيط في وزارة الحرب الإسرائيلي، في المعطيات التالية:

- السعي لتحقيق أهداف مؤذية لدول أخرى.
- التأكيد على الالتزام القوي بالإيذاء.
- الإحساس بالتفوق القيمي على الآخرين، حتى لو كان ذلك يتناقض مع المعايير الدولية.
- الاعتقاد بالقدرة على اختيار الأدوات الأنسب لتحقيق ذلك الإيذاء.
- العمل على توفير إمكانيات خارجية تساعد على تحقيق الأذى.
- لا يبالي صناع القرار فيها بالموازنة بين المكاسب والخسائر في إدارة الصراع.

ويرى درور في توضيحات لاحقة لنظرية «الدولة المجنونة»، أنها الدولة التي «تعمل كوحدة لتحقيق أهداف عقلانية بوسائل غير عقلانية»، وبناءً عليه، يرى درور في دراسة لاحقة، أن إيران يجب أن «يراودها الخوف من أن تتصرف إسرائيل كدولة مجنونة، وهو ما يجعل إيران تميل للمصالحة مع إسرائيل، ولكن إيران قد تهاجم إسرائيل إذا تأكدت بشكل قاطع أن إسرائيل دولة مجنونة حقًا»، ويبدو أن استراتيجية «إسرائيل» تدور في هذا الاتجاه، أي إيهام إيران بأن «إسرائيل» قد تكون «دولة مجنونة» لذا يجب تجنبها، ولكن إذا اقتنعت إيران بشكل لا جدال فيه بأن «إسرائيل» «دولة مجنونة» فإنها ستبادر بضرب «إسرائيل»، وهو ما سيضعها في مواجهة العالم، لكن الأذى الذي قد يلحق بـ«إسرائيل» سيكون كبيرًا، وهو ما يعني جعل المنطقة في حالة قلق بالغ من احتمالات ما ستُقدم عليه «الدولة المجنونة».

[46] انظر، المرجع السابق، وليد عبد الحي، مخاطر الترسانة النووية الإسرائيلية.

الخاتمة

وفي المحصلة يمكن القول، إن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، والذي يصل إلى نحو ثلاثة أضعاف معدله العالمي، هو نتيجة في جوهره للوجود الإسرائيلي وخصوصًا سياسات الردع الإسرائيلي، والتي تُشكّل ترسانتها النووية عمودها الفقري.

ولكن لا يتوقع أن تستخدم إسرائيل لسلاحها النووي إلا في حال حصول تهديد وجودي ونهائي لها، ولكن يمكن أن تستخدم السلاح التكتيكي أو المواد التي تدخل في تصنيع هذا السلاح لاستهداف الدول خلال حروبها، وخاصةً خلال حروبها في لبنان أو سوريا او في حال نشوب حرب ضد إيران.

المصادر والمراجع

- n.d.
- Boxerman, Aaron. A deadly trash trade is poisoning Palestinians in the West Bank. The Times of Israel, 10 January 2022. <https://www.timesofisrael.com/a-deadly-trash-trade-is-poisoning-palestinians-in-the-west-bank>.
- Emanuel, Fabian. Three more F-35 fighter jets arrive in Israel from the US. Times of Israel, 2022. <https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/three-more-f-35-fighter-jets-arrive-in-israel-from-the-us/>.
- Hersh, Seymour M. The Samson Option. New York: Vintage Books, 1993.
- Justice, The International Court of. Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons. The Hague: The International Court of Justice, n.d. <https://www.icj-cij.org/case/95>.
- Nations, United. "Israel Using Syrian Golan for Radioactive Nuclear Waste Dump." 2019. < https://imemc.org/article/un-report-israel-using-syrian-golan-for-radioactive-nuclear-waste-dump>.
- ابراهيم، نوار، .عن التوازن النووي في الشرق الأوسط: الفصل بين امتلاك التكنولوجيا والسلاح .موقع القدس العربي، 2022 . <https://shorturl.at/lvD24>.
- أحمد، الدباغ، .في ذكرى استهداف المفاعل النووي العراقي.. كيف تمكنت إسرائيل من تدميره؟ .موقع الجزيرة، 2021 . <https://shorturl.at/BJL04>.
- أحمد، سيف الدين،" .أي صراع نووي ربما يفضي في حالة تصاعده إلى فناء البشرية كلها أو جزء كبير منها على الأقل ".مجلة الدفاع الوطني .(2015)
- "أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية." مجلة الجيش اللبناني (2004).
- الإمارات.. "خطوة" على تحقيق أهداف البرنامج النووي السلمي sky news .عربية، 2023 . <https://shorturl.at/foMX3>.
- البرنامج النووي الاسرائيلي .موقع الجزيرة، 2 حزيران 2015 . <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/2/ >.
- البرنامج النووي الإسرائيلي .موقع الجزيرة، 20 أيار 2007 . <https://www.aljazeera.net/specialfiles/2007/5/20/>.
- البيك، زاهر" .آق قويو" في مراحلها الأخيرة... تركيا نحو النادي النووي .موقع العربي الجديد، 2022 . <https://shorturl.at/elntD>.
- الخضر، سيد أحمد. ضغطة زر تدمر الكوكب.. إليكم الخسائر البشرية جراء استخدام السلاح النووي والدول التي تمتلكه. موقع الجزيرة، 3 تشرين الأول، 2022. <https://www.aljazeera.net/politics/2022/10/3/>.
- الرحمن، علاء عبد .تعرف على رحلة تركيا لدخول "النادي النووي".. لماذا تأخرت؟ .موقع عربي21، 2023 . <https://shorturl.at/jDP24>.
- الزعيليك، مفتاح م. التفجيرات النووية وآثارها. تونس: الهيئة العربية للطاقة الذرية، 2013.
- المتحدة، الأمم .ميثاق الأمم المتحدة .الأمم المتحدة، 1945.

- .ـــنزع السلاح .الأمم المتحدة.<https://www.un.org/ar/global-issues/disarmament> .n.d ,
- بدير محمد. الغموض النووي الإسرائيلي. 19 كانون الأول، 2006.
- براكة: الإمارات تبدأ بتشغيل أول مفاعل للطاقة النووية في العالم العربي BBC News .عربي، 2020 . <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53623555>.
- خطاب، شيت. العسكرية الإسرائيلية. الطبعة الأولى. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968.
- سعيد، نوفل، أحمد .مخاطر التسلح على الاستقرار في الشرق الأوسط .مركز دراسات الوحدة العربية، 2022 . <https://caus.org.lb/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d8%b3%d8%b7/>.
- سفيان، التل، .المفاعل النووي الاسرائيلي في المعادلة فرج، محمد .شبكة الميادين، 2022.<https://shorturl.at/fnNS5> .
- شالوم، زكي. بين ديمونا وواشنطن: الصراع على تطوير الخيار النووي الإسرائيلي، 1960-1968.
- طلعت، مسلم،" .السياسة النووية الاسرائيلية ".السياسة الدولية .226-225 :(1985)
- عملية أوبرا.. غارة إسرائيلية دمرت "مفاعل تموز" العراقي .موقع الجزيرة، 2016.<https://shorturl.at/esDK6> .
- فيكتورسن، كريستر .البرنامج النووي الإماراتي نموذجاً يُحتذى به في تطبيق أعلى معايير الأمان والأمن وحظر الانتشار .الهيئة الاتحادية للرقابة النووية، 2019.<https://shorturl.at/dxHZ0> .
- فيلدمان، شاي. الخيار النووي الإسرائيلي. المترجمون غازي السعدي. عمّان: دار الجليل، 1948.
- قصة البرنامج النووي السعودي... ولماذا ترفضه إسرائيل؟ .سبوتنيك عربي، 2023.<https://shorturl.at/ijpxB> .
- كمال، مساعد، .أخطار تسرب الإشعاعات من مفاعلي إسرائيل النوويين تتفاقم .موقع الجيش اللبناني، 2004 . <https://shorturl.at/anAFJ>.
- محارب، محمود. "سياسة الغموض النووي الإسرائيلية الخلفية والأسباب والأهداف." سياسات عربية (2013): 60.
- محمد، المجذوب، .التنظيم الدولي .بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
- محمود، محارب، .احتكار إسرائيل السلاح النووي.. والمشروع الإيراني .موقع العربي الجديد، 2022 . <https://shorturl.at/hBKV4>.
- مراد، الدسوقي،" .الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل ".الأهرام .16 :(n.d.)
- وليد، عبد الحي، .مخاطر الترسانة النووية الإسرائيلية .موقع إضاءات<https://www.ida2at.com/dangers-of-the-israeli-nuclear-arsenal/ > .n.d ,